الخاتمـــــــــة

جاءت الوحدة اليمنية، كنتاج طبيعي للمكونات السيكولوجية اليمنية، ذات الخصوصية في المنشأ. فالعقبات الكأداء التي كانت عائقا أمام الالتحام اليمني، كانت في الغالب عوامل خارجية، مثل الاستعمار الإنجليزي في الجنوب، ثم السيطرة الإيديولوجية الماركسية، بعد الاستقلال.. وعندما انحسر المد الماركسي عن الساحة اليمنية، كان الاقتراب بين الشطرين من منظور وطني لجأ إليه كل الأطراف الوطنية، من جميع التكتلات الحزبية في الساحة.

لقد كان التشطير يفرض إشكالية بين المثقفين، ورجال الأمن، مما أسفر عن عداء شديد بين الطرفين. وكانت الحزبية، من المعيبات في اليمن الشمالي، حيث كانت محظورة بنص الدستور، وفي اليمن الجنوبي، كان الولاء للحزب الواحد، وأي تكتل وطني أو حزبي خارج عن الإطار الفكري للحزب الاشتراكي، يعد عملاً محرماً وخيانة وطنية، إن لم يكن ثورة مضادة. وكان دور المخابرات في شطري اليمن، يتمثل بحماية السلطة من أصوات المعارضة. فولد اغتراباً سياسياً لدى المثقفين، وشعوراً باليأس من مستقبل البلاد. ولذلك فقد كانت الوحدة عامل انفراج نفسي.

لقد اقتضت المقومات الوحدوية، العمل على التقارب و في ضوء الاتفاقيات التي أعيق حراكها في السابق، ثم كانت ملحمة اللقاء الوحدوي في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م.وفي الثاني والعشرين من مايو١٩٩٠م، رفع علم دولة الوحدة اليمنية، وأعلنت الجمهورية اليمنية وأذيبت الشخصيتان لشطري اليمن في كيان سياسي واحد.وكان أول عمل قامت به دولة الوحدة اليمنية هو رد الاعتبار للقيادات الحزبية، والمثقفين من المعارضين من خلال إحراق ملفاتهم الأمنية. وكونت حكومة انتقالية من حكومتي الشطرين في إطار الدمج المعلن لمدة عامين ونصف. ومن خلال الحراك السياسي وفق منظور التعددية الحزبية في الساحة اليمنية، تبلورت رؤى عديدة وعلى ضوء البرامج الحزبية، كانت هناك ثوابت متفق عليها من كل الإطراف الحزبية، كالحفاظ على مشروعية الوحدة، ومشروعية التعددية

السياسية، وديمقراطية الحوار، من خلال الصحف الحزبية والمستقلة، ومراقبة الانحراف، ومعالجة الخلل الإداري، وتقويم برنامج الحكومة، على ضوء تعهدات الحكومة في التنفيذ.

وفي السابع والعشرين من إبريل ١٩٩٣م، أجريت الانتخابات النيابية كأول حدث ديمقراطي في اليمن. وبادرت وفود دولية- بالطبع من بينها وفود عربية – لإرسال مراقبين دوليين، لمتابعة الاقتراع النيابي باعتباره خطوة هامة على طريق الديمقراطية. ومن ثم انتقلت اليمن إلى مرحلة الشرعية الدستورية كبديل لشرعية الاتفاقات المؤقتة التي استمرت عامين ونصف. وأسفرت الانتخابات عن حكومة ائتلافية بين ثلاثة أحزاب، هي: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للإصلاح.

يمثل خيار الائتلاف دور القابض على التوازن، Balance Holder، البرلماني والسياسي عموماً في مواجهة التكتلات للتنظيمات والأحزاب الأخرى، حتى الانتخابات المقبلة.ويأتي دور الائتلاف في التعديلات الدستورية في تغيير المجلس الرئاسي، إلى رئاسة الجمهورية، أي نظام رئاسي، وأن يكون للرئيس نائب له، ويخضع اختيار رئيس الجمهورية ونائبه، لإجراءات انتخابية.

وترى المعارضة الحزبية أن النظام الرئاسي المطلوب، يشترط فيه تحديد صلاحية رئيس الجمهورية بحيث لا يكون قائداً عاماً للقوات المسلحة، وأن لا يكون مسئولاً عن حزب سياسي أو عضواً فيه، وأن لا يحق له التحويلات المالية أو العقارية. وأن يكون له صلاحيات السياسة الفوقية وبحيث لا يتعدى اختصاصات رئيس الوزراء أو الوزراء.وهو منطق مرفوض من قبل رئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات حددها له الدستور.

وحيث أن التركيبية السياسية اختلفت بعد تكوينات الأحزاب، بما في ذلك التركيبية القبلية إذ اتجهت نحو المشاركة السياسية وأصبح أبرز رموز قبائل حاشد رئيساً لمجلس النواب" البرلمان". فبالتالي يكون النظام البرلماني هو الأصوب في ظل الظروف الحالية، حيث التكالب على منصب الرئاسة، قد يحدث شرخاً في جدار بنية الوحدة الوطنية، ويكون الرئيس شكلاً رمزياً، تتحمل الحكومة فيه

نجاحها أو فشلها، وفق نظام الأغلبية، لا الائتلاف، وأن يكون الحزب المنافس هو حزب المعارضة أو حكومة الظل.

وهذا الرأي هو استنتاجي الشخصي من خلال منطق التاريخ اليمني، الذي عاش قروناً في صراع سياسي من أجل السلطة، وبالتالي يكون تداول السلطة وفق ما يحققه كل حزب من خلال القاعدة الشعبية من أصوات. أما التعديل الدستوري بشأن، نظام الحكم المحلي، فهو أمر مطلوب، وفق رؤى الأحزاب في الساحة اليمنية، بحيث يمنح أبناء المحافظات عن طريق الاقتراع، اختيار المحافظين ومدراء النواحي والذين هم أكثر معرفة بقضايا وحاجات مناطقهم، وقد كان تعيينهم السابق وفق معيار قبلي أو إرضاء لأشخاص لهم مكانة قريبة من مراكز القوى.

ويأتي دور الحكومة بحيث يكون لرئيس الوزراء حق اختيار أعضاء حكومته، وفق كفاءات متخصصة، واستحداث نظام "براءة الذمة"، حيث يسجل كل عضو في الحكومة الجديدة، كل ممتلكاته ويعلن بذلك رسمياً.

ويوجد في الساحة اليمنية ديمقراطية قائمة على تعددية حزبية، يؤمل أن يكون لها حراك سياسي فاعل، وإلا فسوف تتحول إلى ظاهرة صوتية، كالمعارضة الحزبية في بعض الدول العربية، وبالتالي تصبح معارضة غير فاعلة.

وبخصوص علاقة اليمن والدول العربية في الخليج فهي في طريق المعالجة، لأن اليمن، كان لها موقف في حرب الخليج، بانحيازها إعلامياً وسياسياً مع العراق، وكان ذلك الموقف قائماً مع السياق الحركي لسياسة المرحلة الانتقالية حيث إن اليمن تعيش في مرحلة تحول بنائي جديد، فقد كان الموقف اليمني قائماً على رفض مبدأ التدخل الأجنبي، إلا أن مهندسي السياسة الخارجية والسياسة الإعلامية كانوا ومازالوا غير قادرين على إقناع ساسة الكويت ودول الخليج والسعودية على حياد اليمن في مرحلة الحرب بين العراق ودول الخليج، لأن المظاهرات التي كانت تهتف في شوارع مدن الجمهورية بشعارات مضادة لدول الأحلاف ودول الخليج والسعودية بشكل خاص، اعتبرت موجهة من قبل الحكومة اليمنية.

هذه الرؤى المتغايرة في الساحة اليمنية تفرض سؤالاً إلى أين ستتجه اليمن؟...